

الزمن النحوي في التراث العربي: دراسة تحليلية في ضوء آراء النحاة القدامى

د. صارة اضوالي

باحثة في النحو والبلاغة
المغرب

الملخص

تسعى هذه الورقة إلى الكشف عن زاوية مظلمة من زوايا الدرس النحوي القديم، والتي تصوّر أنها لم تحطّ بقسطٍ وافٍ من الاهتمام على غرار ما عرفته قضايا نحوية أخرى قُتلت بحثًا واستهلكت دراسةً، وقد أثرنا أن نختار لها عنوانًا يمثّل في: (الزمن النحوي في التراث العربي). وللبحث في هذه القضية أهداف منها: الاهتمام بالتراث النحوي العربي الإسلامي، ونفض الغبار عن أعلامه وقضاياه، ومحاولة مدّ الجسور بينه وبين الدرس اللساني المعاصر. ولعلّ أهمية أيّ دراسة تنبع من طبيعة الإشكالية التي تصبو إلى حلّها، أو على الأقل، تكون سببا في فتح نقاش يثير تساؤلات تستحق الدراسة والبحث. وعليه، فإن الإشكالية الأولى التي تنقذ إلى الذهن حول هذه الدراسة هي: هل تحدّث القدماء عن الزمن النحوي؟ وما الإشكالات المرتبطة بهذا الزمن؟ وقصد الإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا جملة من الآليات المنهجية المتبعة في البحث العلمي، في مقدمتها الوصف والتحليل والمقارنة؛ وصف أقوال النحاة في باب الزمن وتحليلها، ثم المقارنة بينها وتسجيل ما بينها من اختلاف وتباين. وقد تبين بعد البحث في القضية أن النحاة القدامى لم يستعملوا مصطلح الزمن النحوي الذي تعجّ به الدراسات اللغوية الحديثة، لكنهم كانوا واعين به ومدركين إدراكًا جيدًا للفرق الكائن بين الزمن الصرفي والزمن النحوي. أضف إلى ذلك، حديث النحاة عن الزمن متفرق في أبواب كثيرة، وهذا التفرق أو التشتت فرضته نظرية العامل التي استغرقت مباحث النحو بأسره. إن الزمن النحوي في العربية يختلف اختلافًا تامًا عن نظيره في اللغات الأخرى؛ كالفرنسية والإنجليزية، ويعزى هذا الاختلاف إلى أن مهمة التعبير عن الزمن في العربية غير مقصورة على الفعل وحده، بل قد تتعدّاه إلى الحرف والاسم أيضًا.

الكلمات المفتاحية:

اللغة العربية، النحو، الزمن، الزمن النحوي، الزمن الصرفي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

اضوالي، صارة. (2025، يناير). الزمن النحوي في التراث العربي: دراسة تحليلية في ضوء آراء النحاة القدامى. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 1، المجلد 2، السنة 2، ص 442-466.

مقدمة:

الزمن النحوي من المباحث التي استهوت الباحثين المحدثين، فراحوا يأخذون أقوال علمائنا القدامى ويقلّبونها ويفحصونها ويخضعونها لأسلوب البحث العلمي الحديث في الدراسة والتحليل. والحقيقة أن العائد إلى أمات الكتب، يجد مادة غزيرة وجديرة بالبحث والتنقيب في هذا الميدان بالخصوص، فقد خدم علمائنا العربية بتفان وإخلاص، وأبلوا بلاء حسنا في حقول معرفية عديدة. وقد نكون في غنى عن إقرار هذه الحقيقة، إذا ما وقفنا على زخم النصوص التي أبدوا فيها رؤى ونظرات وأفكارا منقطعة النظير، ونحن إذ نتحدث عن موضوع الزمن النحوي، فإننا لا نتردد في القول إن القدماء كانوا على وعي تام بما سماه المحدثون زمنا نحويا فضلا عن الزمن الصرفي، كيف لا؟ وقد تنبهوا إلى طرائف لغوية ونكت عجيبة يقرها، اليوم، علماء اللسانيات الحديثة وهم يتحدثون عن الزمن والجهة. لذلك، تأتي هذه الورقة بغرض الكشف عن تلك الإشارات والوقوف عند بعضها اعترافاً لما قدّمه النحاة القدماء في هذا الجانب، فقد كان حرصهم على حماية لغة فاقت كل اللغات وعلت فوق كل لسان غايةً منشودةً تقف وراء شغفهم وهم يبحثون في لغة القرآن الكريم.

وبالنظر إلى ما سبق، فإن الدراسة تقترح عددا من المحاور نستعملها بالوقوف عند مصطلح الزمن النحوي من خلال البحث في بعض التعريفات التي قدمها النحاة للفعل، ثم الحديث عن المرجعية التي حدث بهم إلى تصنيف الفعل إلى أزمنته الثلاث، وما رافق ذلك من خلاف حول أي هذه الأزمنة أصل للأخرى، وانتهاءً إلى ذكر بعض النصوص التي تبين وعي النحاة بالزمن النحوي، لنخلص إلى بعض استنتاجات الدراسة ونتائجها.

1. الزمن النحوي: بحث في المصطلح.

إن محاولة البحث عن تعريف الزمن منفردا في اصطلاح النحويين، مرام صعب بل وقد يغدو طلبا للمحال، بل إننا ونحن نتصفح المصادر النحوية لا نكاد نعثر على إشارة تبين طبيعة هذا الزمن الذي يتحدثون عنه ويجعلونه علامة من العلامات الفاصلة بينه وبين الاسم¹. ولربما يعود سبب ذلك إلى أن الأفعال أو الأحداث لما كانت لا تنفصل عن زمنها، وكان هذا الزمن بمثابة الوعاء الذي تصب فيه وتجمع وتحفظ، جعل علامة لها وموضع فصل مخصوص بها، وميّز لها عن غيرها. وإلى هذا يشير صاحب شرح المفصل، قائلا: "ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان"².

¹ - الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (د.ت)، 38/1.

² - شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة، إدارة الطباعة، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، ابن الناطم، وقد صار الاعتناء بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة: محمد بن سليم البايدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ط1898م/1316هـ، منبرية، (د.ط)، (د.ت)، 4/7.

لذلك، واستحضارا لهذا الارتباط الجدلي بين الفعل والزمن، كان لزاما علينا أن نتوجه مباشرة إلى الفعل، ونتتبع بعض التعاريف التي قُدمت له، حتى يكون ذلك سبيلا ميسرا إلى ولوج ما نحن عازمين على بلوغه في هذه الصفحات بإذنه تعالى، ألا وهو الكشف عن وعي النحاة بوجود الزمن النحوي فضلا عن الزمن الصرفي، وعن عدم إغفالهم لهذه المسألة رغم انصرافهم عن ذكر المصطلح. ونحسب أن ذلك غير متأتٍ ما لم تُظَلِّ الرحلة وتُحمَلِ النفس على التريث والصبر والأناة في سبر أغوار نصوص النحاة، واستنطاق أقوالهم.

من تلك التعريفات، نختار ما يأتي مرتبة ترتيبا زمنيا:

- **سيبويه (180هـ):** "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".¹

- **الكسائي (189هـ):** "الفعل ما دلّ على زمان". قال به ابن فارس أيضا.²

- **أبو بكر بن السراج (316هـ):** "الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر، وإما مستقبل. وقلنا زمان لنفترق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط".³

- **الزجاجي (340هـ):** "الفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل، وحدّ بعض النحويين الفعل بأن قال: ما كان صفة غير موصوف".⁴

- **أبو علي الفارسي (377هـ):** "أما الفعل فما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء".⁵ قال الجرجاني شارحا هذا الكلام: "أما الفعل فما كان خبرا عن شيء ولم يكن مخبرا عنه".⁶

- **عبد القاهر الجرجاني (471هـ):** أعاد التعريف الموجود في (الإيضاح)، وبين فساد رأي من قال بأن الغرض من الفعل هو إفادة الزمان، وفيه شيء من الإشارات إلى تحولات الزمن داخل السياق.⁷

¹ - الكتاب، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 12/1.
² - الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
ص: 50.

³ - الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، (م. س)، 38/1.

⁴ - الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984، ص: 1.
وينظر أيضا في كتابه الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار الفائس، بيروت، ط3، 1979، ص: 52.

⁵ - الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، حققه وقدم له: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1969، ص: 7.

⁶ - المختصر في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ط1982، ص: 76. وينظر كتابه شرح الجمل في النحو، تحقيق ودراسة: خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، إشراف: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 6.

⁷ - شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، (م. س)، ص: 9.

- الزمخشري (538هـ): "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان".¹
- الأنباري (577هـ): "حد الفعل كل لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل (معين). وقيل ما أُسند إلى شيء ولم يُسند إليه شيء".²
- ابن يعيش (634هـ): "الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان".³
- ابن عصفور الإشبيلي (669هـ): "الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته إلى الزمان".⁴
- المقرب، 45/1.
- ابن مالك (672هـ): "الفعل كلمة تسند أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه... وأقسامه ماض وأمر ومضارع... والأمر مستقبل أبداً".⁵
- السيد الجرجاني (816هـ): الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة".⁶
- السيوطي (911هـ): الفعل ما دلّ على معنى في نفسه واقتن.⁷
- الفاكهي (972هـ): الفعل كلمة دلت في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً".⁸
- يظهر من ثلّة ما أوردناه من نصوص النحويين، المتقدمين منهم والمتأخرين، أن تعريف الفعل وُضع باعتباراً، منها:
- اعتبار الزمن.
- اعتبار الحدث أو المعنى.
- اعتبار الإسناد.

¹ - شرح المفصل، ابن يعيش، (م. س)، 2/7.

² - أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، (د. ط)، (د. ت)، ص: 11.

³ - شرح المفصل، ابن يعيش، (م. س)، 2/7.

⁴ - المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط1، 1972، 45/1.

⁵ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، المكتبة العربية للتراث، مصر، ط1، 1967، ص: 4.

⁶ - التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د. ط)، (د. ت)، ص: 114.

⁷ - هم الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 22/1.

⁸ - شرح الحدود في النحو، جمال الدين الفاكهي، مكتبة الهند، مجموعة الأعمال الشرقية، منشورة برعاية: محكمة دون في شركة الهند الشرقية، وإشراف: جمعية آسيا في بنغال. (مترجم)، ص: 95-96.

ويبدو أن رأي من عرّفوا الفعل بأنه ما أسند إلى شيء ولم يسند له شيء (الفارسي والجرجاني)، لم يحظ بالشيوخ والقبول، كالذي كان لغيره. ونحّب أن نشير هنا، إلى أن أصحاب هذا الرأي رفضوا أن يكون الغرض من الفعل مقصوراً على فائدة الزمان. فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول متحدّثاً عن علّة مجيء الفعل على أمثلة مختلفة: "ذكروا أن السبب في أن كان الفعل على أمثلة مختلفة أنهم أرادوا أن يدلوا على الزمان الذي يقع فيه المعنى الذي يشق منه، وأن يكون في صيغته دليلاً يفصل الماضي من الحال والمستقبل... وهذا من قولهم يومهم أن يكون الغرض من هذا الفعل إفادة الزمان، وهذا ظن يعظم الخطأ فيه؛ وذلك أنّنا نعلم أن القصد في وضع الفعل أول شيء هو الخبر".¹

تبدو نظرة الجرجاني إلى الفعل، في هذا النص، مختلفة عن نظرة أغلب النحاة الذين يجعلون الزمن ركيزة هامة في تعريف الفعل وتخصيصه وتقسيمه. وليس من المستبعد أن تكون هذه النظرة سبباً وجيباً في اطمئنانه إلى تعريف أبي علي الفارسي، وانصرافه عن بقية التعاريف الأخرى، لا سيما وأنه يعدّها كلاماً موهماً وخطأً عظيماً في أن جعلت الزمان الأصل الأول والفائدة الكبرى وراء اختلاف أمثله أو صيغه. فانظر، يا رعاك الله، إلى قوله: "لأنه قد كثّر في كلامهم ما يومهم الغرض من الفعل إفادة الزمان، وزاد في إيهام ذلك أنهم قد اعتمدوا كثيراً في حده على دلالته على الزمان".²

فإذا كان النحاة يقرّون بأن الغرض من وراء قسمة الفعل قسمة ثلاثية (ماض وحاضر ومستقبل) هو تخصيص معناه بزمان وقوعه، فإن عبد القاهر يبطل أن يكون هذا هو الغرض الذي لأجله وضع الفعل وقُسم؛ إذ ليس الأصل في الوضع الأول للفعل إلا الخبر الذي يقتضي معنى النفي والإثبات، كيف لا؟ وهو من يعتبره "أول معاني الكلام وأفدها، والذي تسند سائر المعاني إليه وترتب عليه"³، وذلك أنه لما كانت صيغ الفعل المجردة (فعل، يفعل) موضوعة للخبر، قيل إنها مُزالة عن حقيقتها إذا دلّت على غيره؛ كأن تجيء بالماضي للدعاء في قولك: رحمه الله، أو بالحال نحو قولك: يغفر الله له، فيكون لفظه خبراً، ومعناه دعاء.⁴

وليس معنى الذي تقدّم معنا، أن الجرجاني ينكر الزمن مطلقاً، وكيف له ذلك، وهو قائم في الفعل معنى ودلالة، وإنما يرفض أن يكون القصد منه بالزمان أولى، وعليه أكد؛ إذ ليست دلالته عليه إلا من سبيل التبع والصلة، يقول في موضع آخر: "فأمّا الزمان فلا يكون الغرض الذي يكون القصد بدءاً إليه، وإنما يدخل في

¹ - شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، (م. س)، ص: 9.

² - المصدر نفسه، ص: 9.

³ - أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المديني، جدة، (د. ط)، (د. ت)، ص: 366. دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المديني، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

⁴ - شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، (م. س)، ص: 9.

القصد على سبيل التبع والصلة من حيث أردنا أن نُفِده أن هذا الضرب [ضرب زيد] الذي أثبتناه له وادّعينا وقوعه منه وقع في زمانٍ ماضٍ".¹

وقد ذهب أحد المحدثين إلى القول بأن جملة التعاريف التي قال بها النحاة في الفعل لا تنصاع إلى شروط الحد الذي يلزمه أن يكون جامعاً مانعاً، لأسباب منها: ورود أساء حاملة لمعنى الزمن كأَمَسَ وغَدَ، وبعض مشتقات الفعل، وورود بعض الأسماء مسندة وهي ليست بفعل، مثلاً قائم في قولنا: زيد قائم، ولعل هذا الذي جعلهم يضعون علاماتٍ شكليةً تميزاً له عن سائر الأقسام.² والحقيقة أن بعض النحاة تنبهوا إلى هذه المسألة وحاولوا أن يجدوا لبعض هذه الإشكالات مخرجاً، فقالوا مثلاً في الأسماء التي تدل بذاتها على الزمن احترازاً من الفعل: "والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات، أو لوقت مجرد من هذه الأحداث (المصادر والأفعال...)"³، وقال آخر: "فإن وُجد من الأسماء ما يدل على زمان كأَمَسَ وغَدَ فبذاته لا ببنيتها، ألا ترى أن بنيتها لا تتغيران للزمان"⁴. وقس على هذا، الأفعال الجامدة وأسماء الأفعال.⁵ أما ما يخص دلالة مشتقات الفعل على الزمان، فإنه لما كان الإعمال وشيجة من أهم الوشائج التي تصلها بالفعل، جعلت فرعاً عنه ولا حقة به في أن تنال بعضاً من صفاته، وتشاركه خواصه التي تبوّؤه منزلة الإعمال.⁶ ولا ننسى ما قاله صاحب (الإيضاح في علل النحو) في باب سماه: "باب القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف": "إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد الحدود... ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم - أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافاً... فكذلك يقول النحويون لهم أيضاً في تحديد الاسم والفعل والحرف، كأن لكل فريق منهم غرضاً في تحديده وقصده. فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ، فحدها من جهة تقرب عليه. ومنهم من أراد حصر أكثرها، فأقنى به. ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة، فحدها على الحقيقة على ما ذكرنا. وليس في شيء مما أتوا به ما يخرج عما ذكرناه. وذلك بين في كلامهم لمن تدبره. وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة".⁷

¹ - المصدر نفسه، ص: 10.

² نظام الفعل في اللغة العربية، هشام محمد علي سخيني، رسالة ماجستير مقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1974، ص: 7-8.

³ الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، (م. س)، 1/39.

⁴ المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، 1(م. س)، 45/.

⁵ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، 1/27-28-29.

⁶ العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، مصطفى بنحمة، مركز البحوث والدراسات، وجدة، ط1، 2004، ص: 189.

⁷ - الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، (م. س)، ص: 48.

وليس نقدُ تعريفات النحاة وتوجيهها حكرا على المحدثين، بل قد نجد من المتقدمين من فعل ذلك، فهذا شارح كتاب (اللمع) لابن جني، يقول: "ولا يصح حد من قال: الفعل ما دلّ على حدث وزمان"¹، لأي سبب؟ يجيبنا: "لأنه يخرج منه باب كان، وليس، إذ المقصود منه الزمان المجرد دون حدث"².

استنادا إلى ما سبق، يتضح أن أغلب التعريفات تنطلق من رؤية مزدوجة للفعل، فلا وجود لفعل دون حدث، ولا حدث بدون زمان، مع اختلاف واضح في بعض جزئيات هذا التصور بين النحاة.

ومن الباحثين من يرى أن قسمة الفعل لم تأخذ في اعتبارها الأول فكرة الزمن، وإنما راعت الجانب الدلالي، وهذا ما يتبين من قوله: "إن الأساس الذي بنوا عليه تقسيمهم هذا لم يكن الزمن وإنما إنجاز الحدث، فما أنجز منه فهو ماض وما لم ينجز فهو مضارع وما يحتمل الإنجاز أو عدمه فهو أمر"³. ولنا رأي فيما ذهب إليه الباحث، فعلى الرغم من أن جانب الحدث حاضر في تقسيم النحاة للفعل، وهذا تحصيل حاصل في بقية أقسام الكلام، ونخص بالتحديد صنف الأساء، لأنها تحمل في ذاتها معاني أو أحداثا، لكن الذي يبرز للعيان ويلفت الانتباه منذ النظرة الأولى فيما أثاره النحاة من تقسيم، يستشف أن البعد الزمني كان حاضرا إلى حد ما في تقسيم البصريين وإلا فإن الزمن بدلالاته المباشرة يأخذ النصيب الأوفر من الوضوح عند الكوفيين أكثر مما هو باد عند البصريين.

2. مرجع النحاة في تقسيم الفعل:

إن الباحث في المرجعية وراء التقسيم الزمني الذي تبناه النحاة يجدها مرجعية فلسفية محضة، لا سيما إذا كان منهم من يقر ذلك بصريح العبارة قائلا: "لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر"⁴. وليس لقارئ هذه الأسطر إلا أن يفهم من قول ابن يعيش، في شرحه كلام الزمخشري على الأفعال، هذا التوخي في وصل الزمن النحوي بالزمن الفلكي، والحرص على تعليل التقسيم الثلاثي للفعل لتعليل فلسفيا، وإرجاع تغيراته البنوية إليه؛ ذلك أن "تغيير صيغ

¹ شرح اللمع في النحو، أبو الحسن علي الباقرلي الأصبهاني، تحقيق ودراسة: إبراهيم بن محمد أبو عبا، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط 1990، ص: 62.

² المصدر نفسه.

³ نظام الفعل في العربية، هشام محمد علي سخيني، (م. س)، ص: 22.

⁴ شرح المفصل، ابن يعيش، (م. س)، 4/7.

المثل أو الأبنية جعل علامة على تغيير الأزمنة"¹، وفي هذا يقول ابن جني: "حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها".² فالخالف في أبنية الفعل لم توجهها إلا الأزمنة المدلول عليها من قبل تلك الأبنية، وإلا فالأصل فيها أن تتصف بنيتها بالثبات ما لم يوجد عارضٌ يصرفها عن هذا الأصل.

وقد لا يكون ثمة أي داعٍ للعجب ونحن نقرأ كلام الرجل إذا علمنا أن الذهنية المنطقية والفلسفية في زمنه، بل وقبله ابتداءً من القرن الرابع، قد بلغت أوجها، وأضحت الفرش النظري الذي تتقلب فيه الظواهر اللغوية، والنهل الأصيل الذي تستمد منه شرعيتها اللغوية، حتى وإن كان هذا النهل يتجاوز، أحياناً، واقع اللغة الذي هو في غنى عن كل هذه العلل العلية في توجيه القواعد وتخريجها مخرجات معقدة تعي الفكر وتكدّ العقل. يقول السامرائي: "وابن يعيش في هذا القول يذهب مذهبا بعيدا وهو لا يهيج نهجا لغويا، فكأنه أراد أن يفلسف المسألة اللغوية وهي لا علاقة لها بهذا النظر العلمي وكأن النحوي لم يرد استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمان بل إنه اهتدى إلى هذه الناحية من تأمله في الزمان الفلكي"³. وهذا النهج الفلسفي ناتج، لا محالة، عن وفود الثقافة الفلسفية إلى العالم العربي الإسلامي وتشبع علمائنا بها وتأثرهم برؤاها ونظراتها، الأمر الذي انعكس على انطباعاتهم وطرق تفكيرهم في المسألة اللغوية⁴؛ لأن النحاة قبل ابن يعيش لم يتحدثوا عن تلك الخلفية الفلسفية في تقسيم الفعل، فهذا سيويوه شيخ النحاة يعني نفسه من هذا التكلف ويستعين على تقسيم الفعل بحسب دلالاته على الزمان⁵، وهو أمر يزيدنا تثبنا ويقينا من أن تطور آليات تفكير العقل العربي ونمو قدرته على الاستقراء والتحليل فضلا عن تأثره بثقافات أخرى قد أحدث هذا المعطى في النظر إلى المسألة نظرة فلسفية.

ولئن كان طرح ابن يعيش قد أوجد بعض التكلف والتعسف في النظر إلى قسمة الفعل من زاوية فلسفية، فإنه، إلى جانب ذلك، لا يفتي نفسه على هذه القسمة، كما قال أحد المحدثين، وإنما يعود إلى ما قرره النحاة سلفا، من أن الفعل ماض ومضارع وأمر، كان هذا رأي الخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"؛ إذ يقول: "ولكن ابن يعيش فشل في تطبيق ما أثبت وقدر، فبعد أن انتهى من تقسيم الزمان طوى

¹ الزمن في اللغة العربية بنيانه التركيبية والدلالية، محمد الملاح، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009، ص: 35.

² الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1952، 331/3.

³ الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983، ص: 17.

⁴ للاستزادة في موضوع تصور الزمن عند الفلاسفة، يمكن مراجعة كتاب: الزمان في الفكر الديني والفكر الفلسفي وفلسفة العلم"، حسام الألويسي المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005.

⁵ الكتاب، سيويوه، (م، س)، 12/1.

صفحة، وأخذ يقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، ولم يحاول تطبيق ما قرره على أقسام الفعل الثلاثة¹. وإن كان في رأي الخزومي من العمومية ما يجعلنا نتساءل عن الجهة التي فشل فيها ابن يعيش عن تطبيق هذا التقسيم، مع أن ابن يعيش لم يطرح هذا التقسيم لذات الفعل، وإنما هي إشارة منه إلى العلة التي أدت إلى انقسام الفعل إلى أزمنته الثلاث التي هي الماضي، والحال والمستقبل للمضارع، والمستقبل الخالص للأمر؛ فلا تعارض إذاً، فيما يبدو، في أقواله.

على أن التقسيم² الذي تبناه صاحب (شرح المفصل) ينسجم مع التصور البصري للفعل، ويخالف التصور الكوفي له. أما البصريون، فإنهم غالباً ما يستعينون بهذه القسمة الثلاثية للفعل إلى زمن ماض ومضارع وأمر³، في حين نجد الكوفيين ينظرون إلى الفعل، أيضاً، نظرة ثلاثية التقسيم، إلا أنها تختلف اختلافاً جزئياً عن الأولى، فهم ينظرون إلى أن الفعل، إما أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو دائماً على أن الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع⁵. لا خلاف إذاً، بين الفريقين في القسم الأول الذي هو الماضي، بينما الخلاف ينصب على القسمين الآخرين. هذا، ونجد بين أنصار الفريق الأول خلافاً حول دلالة المضارع أي على الحال أم على الاستقبال أم عليها معاً⁶.

وأولى الملاحظات التي تواجهنا في تقسيم البصريين للفعل، هي أن قسم الماضي هو القسم الوحيد الذي يحمل بلفظه ومعناه قيمة المضي أو دلالة وقوع الحدث في الزمن الماضي، بينما تخفى هذه الدلالة وهذه القيمة في القسمين الآخرين؛ أي في المضارع الذي يفيد لفظه معنى المشابهة والمضارعة مع اسم الفاعل، والأمر الذي يفيد

¹ في النحو العربي نقد وتوجيه، محمدي الخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص: 113.

² يقسم النحاة الفعل لاعتبارات متعددة، يذكرها أبو حيان الأندلسي في كتابه: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، قائلاً: "ينقسم الفعل أقساماً بحسب الزمان، والتعدي وال لزوم، والتصرف والجمود، والتام والنقصان، والخاص والمشارك، والمفرد والمركب..."، حقه: حسن هندوي، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت)، 67/1.

الأشياء والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، 14/2. واقتصرنا على دراسة الفعل باعتبار الزمان إنما هو نابع من طبيعة بحثنا.

³ يقول الاسترأبادي في علة إطلاق النحاة على مختلف المعاني التي تندرج تحت صيغة "افعل" أمراً: "وإنما سمي النحاة جميع ذلك أمراً [أي بما فيه من الدعاء أو الخضوع أو طلب الأمر على وجه الحقيقة]، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر، وذلك كما سبوا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل: أكثر؛ وكذا الكلام في النبي، فإن قولك: لا تؤاخذني في نحو: اللهم لا تؤاخذني بما فعلت: نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، 124/1.

⁴ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، (م. س)، هامش الصفحة: 86.

⁵ هم الهوامع، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 39-30/1، شرح التصريح على شرح التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهر، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 38/1.

⁶ -المصدر نفسه، 32-31/1.

الطلب. وهذا، في الحقيقة، مبحث تقاسم عناء بحثه النحويون والبلاغيون على السواء. يقول السامرائي في مصطلح المضارع: "وقد استعملوا مصطلح (مضارع) مشيراً إلى فعل الحال والاستقبال، وهذه التسمية تعرب عن انصراف النحويين الأقدمين عن حقيقة الفعل ووظيفته اللغوية الصحيحة في بناء الجملة وهو الخصوصية الزمانية"¹. وقد أشار السامرائي إلى أن مصطلح (مضارع) من وضع البصريين؛ لأن الكوفيين استعملوا مصطلح المستقبل دلالة عليه، واستند في ذلك إلى كتاب "معاني القرآن" للفراء، وهو أحد أبرز أئمة الكوفيين في زمانه. إلا أننا لا يمكن أن نأخذ كلام السامرائي على إطلاقه قولاً حاسماً في هذا السياق؛ لأننا نجد من البصريين من تبني تقسيم الفعل بحسب الزمان إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، ولم يلتزم بالمصطلح الذي اقترحه البصريون، على الأقل هذا ما ذهب إليه أبو بكر بن السراج، وهو بصري المذهب، في كتابه (الأصول في النحو)²، وكذا الزجاجي في كتابيه (الإيضاح) و(الجل)، إلا لو تتبعنا هذه المسألة في كتب البصريين لألفينا تفاوتاً بينهم في استعمال المصطلح.

وقد دفع اختلاف نحاة البصرة والكوفة في نظرهم إلى تقسيم الفعل أحد الدارسين إلى اعتبار نظرة الكوفيين هي الأقرب إلى واقع اللغة؛ من حيث إمكانية التماس دلالات الزمان انطلاقاً من التسمية والقسم التي ارتضوها للأفعال³.

وقد نجد من البصريين من يقر بالفعل الدائم، كما هو الحال بالنسبة للزجاجي، فيقول: "الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعلٌ مستقبلٌ، وفعل في الحال يسمى الدائم"⁴، وإن كان مضمون الفعل الدائم يختلف عن الكوفيين، فالدائم عند الزجاجي محمول على صيغة "يفعل" أما عند الكوفيين فمقترن بصيغة "فاعل"⁵.

3. رتب الأزمنة:

يقول السيوطي: "واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها، فقال الأكثر هو فعل الحال، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ في الوجود، والماضي والمستقبل معدومان. وقال قوم الأصل هو المستقبل، لأنه يخبر به عن المعلوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده.

¹ - الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، (م. س)، ص: 18.

² - الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، (م. س)، 38/1.

³ - الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، (م. س)، ص: 19-21.

⁴ - الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، (م. س)، ص: 7.

⁵ - الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد، عالم الثقافة، الأردن، ط1، 2008، ص: 32. انظر، حفظك الله، إلى الجدول التفصيلي الذي وضعه الباحث بياناً لتقسيم النحاة للأفعال.

وقال آخرون هو الماضي لأنه لا زيادة فيه، لأنه أكمل وجوده فاستحق أن يكون أصلاً¹. استناداً إلى كلام السيوطي، تستوقفنا في مسألة رتب الأزمنة ثلاثة آراء:

الأول: فريق يرى أن فعل الحال أصلٌ لغيره من الأفعال، ويسميه البعض (كبن السراج)، أيضاً، الحاضر. من أصحاب هذا الرأي أبو بكر بن السراج كما ألمع إلى ذلك محقق كتاب (الخصائص)، وقد عدنا إلى المؤلف في كتابه (الأصول) فوجدناه يقول: "إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى". فقوله هذا، قد يسعنا على الاطمئنان، إلى حد ما، لكونه من المنتصرين لهذا الرأي.

الثاني: فريق يجعل المستقبل أصلاً لغيره. ومن يذهب إلى هذا الرأي الزجاج (هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج توفي سنة 311هـ) الذي ورد في حديث السيرافي عن هذه الرتب، قائلاً: "فإن سأل سائل فقال: أي الأفعال أقدم في الرتبة؟ فإن لأصحابه في ذلك قولين، أحدهما: إن المستقبل أول الأفعال، ثم الحال، ثم الماضي، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج"². وتابعه عليه تلميذه أبو القاسم الزجاجي؛ حيث يقول: "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، (ثم) ماضياً فيخبر عنه بالماضي. فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي"³. والزجاجي في رأيه هذا، لا يعترف بوجود فعل الحال، وقد تقدم معنا تعريفه للفعل، فلاحظنا غياب هذا القسم مقارنة مع القسمين الآخرين، وقد يكون السبب في ذلك تأثره بما رده الفلاسفة في هذا الشأن، فذهبوا إلى أن "الأفعال قسمان إما أن يكون موجوداً وإما أن يكون معدوماً فالموجود في حيز الماضي والمعدوم في حيز المستقبل وليس بين هذين شيء يسمى حالاً، فقولكم حال إذاً محال"⁴. وهو الأمر نفسه الذي نجد له توكيداً وإثباتاً لدى الباحث محمد الملاح؛ إذ يقول: "إذا كان التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة، وخاصة بالنسبة للذين سايروا سيديويه، فإننا نعثر على محاولات تقسيمية ثنائية، وبشكل أخص، لدى الزجاجي الذي أنكر زمن الحال في كتاب الإيضاح. وتبرير الزجاجي فلسفي، ففعل الحال دال في الحقيقة على المستقبل، وكل جزء خرج منه دخل في حيز الماضي ويستحيل القبض على الحال"⁵.

¹ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 14/2.

² شرح كتاب سيديويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، 18/1.

³ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، (م. س)، ص: 85.

⁴ شرح اللمع للأصفهاني، أبو الحسن الباقر الأصفهاني، ص: 270.

⁵ الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، محمد الملاح، (م. س)، ص: 29.

الثالث: فريق ثالث يقول بسبق الفعل الماضي لغيره، ولم أقف في هذا الرأي على القائلين به حسب ما وقع عندي من المصادر، وإنما يشار إليه إشارة عابرة كما فعل السيرافي، وكما فعل، أيضاً، محقق كتاب الخصائص¹. ويمكن أن نضيف رأياً رابعاً إلى ما ذكره السيوطي يرى أن أصل الأفعال هو المضارع، غير أن المضارع لما كان دالاً على الحال تارة، ودالاً على الاستقبال تارة أخرى، صُعب أن نضع رأي من يتبناه في أحد الآراء الثلاثة السالفة الذكر، ويمكن أن نضم إلى أصحاب هذا الرأي أبا هشام الأنصاري، فهو يقدم الحديث عن فعل المضارع على سائر الأقسام الأخرى، وفي هذا التقديم إشارة إلى أن أصل الأفعال عنده هو المضارع، ويزيد هذه الإشارة تأكيداً، قوله: "ولهذا أعرب [أي المضارع] واستحق التقديم في الذكر"²، كما يقول المحقق شارحاً قول ابن هشام: "وقد اقتضت مضارعتي للاسم شيئين: الأول الإعراب لأن الإعراب أصل في الأسماء، والثاني التقديم على الماضي والأمر في الذكر، لأن الاسم أشرف الأنواع. وقد أشبه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم"³. ولا شك في أن قول المحقق عبد الحميد محيي الدين يذكّرنا بقضية اختلاف اللغويين حول رتبة الاسم والفعل⁴، ولهذا الأمر علاقة برتبة الأفعال نفسها، وقد لا يبعد عن أن يكون الدافع وراء قولهم إنّ المضارع أسبق الأفعال رتبة وأعلاها منزلة ناتجاً عن قولهم بتقديم الاسم على الفعل، وإن كانوا لا يترددون في تعليل مذهبهم في المسألة بـ "أن الأفعال المستقبلية تقع بها العدّات، ثم توجد بعد تقدّم الميعاد وانتظار الموعد، فيكون حالاً، ثم يأتي عليه غير زمان وجوده، فيكون ماضياً"⁵. ملاك الأمر، أن فعل المستقبل عند هؤلاء أصل لغيره؛ لأنه يخرج من حيز العدم بعد الإخبار عنه إلى حيز الوجود، أو كما يقول السامرائي: "فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي"⁶. وهكذا، نرى أن النحويين اختلفوا في مراتب الأزمنة، بين قائل بسبق الحال، وآخر بالمستقبل، وآخر بالماضي.

4. شواهد على الزمن النحوي في نصوص النحاة القدامى:

استئنفاً لما سبق، نقدّم لمتبعنا الكريم جملة من النصوص التي لم يغفل النحاة فيها عن إمكانية دلالة الصيغة الصرفية على زمن غير زمنها الموضوع له، وهي نصوص كثيرة نعزّز بها هذا المقال على سبيل التمثيل لا

¹ - هو محمد علي النجار، 31/2.

² - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، (م. س)، 28/1.

³ - المصدر نفسه، ص: 27.

⁴ - الخصائص، ابن جني، (م. س)، 30/2.

⁵ - شرح كتاب سيديويه، أبو سعيد السيرافي، (م. س)، 18/1.

⁶ - الفعل زمانه وأبنته، إبراهيم السامرائي، (م. س)، ص: 16.

الحصر. ستتوزع هذه النصوص على ما له علاقة بالأفعال في دلالتها على الزمن النحوي، وعلى ما له صلة بالحروف التي تكون سببا، في سياقات متعددة، على تغيير دلالة الفعل من زمن إلى آخر.

دلالة الأفعال على الزمن النحوي:

نبدأها بما ذهب إليه سيويه؛ إذ قال في (الكتاب): "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"¹. في تقسيم سيويه للزمن، تتضح لنا أمور أهمها: أن المصدر أو ما سواه سيويه "أحداث الأسماء" أصل الأفعال.

الأفعال موضوعة للدلالة على أزمنة عبر عنها سيويه بمصطلحات من قبيل: "ما مضى" و"ما يكون" و"لم يقع" و"ما هو كائن" و"لم ينقطع".

فقوله "ما مضى" دال على حدوث الزمن في الماضي، وقوله "ما يكون ولم يقع" دال على زمن الاستقبال وقوله "ما هو كائن لم ينقطع" دال على ما هو في زمن الحال مستمر إلى زمن الاستقبال، وهو في هذا يقترب من الفعل الدائم عند الكوفيين. ولعل قارئ هذا الكلام يلحح لإطلاقية الأزمنة... فمن الماضي الذي يتحدث عنه سيويه زمن مطلق لا محددات فيه ولا قيود تشير إلى زمن قريب، أو بعيد، أو مستمر، أو زمن باعتبار العادة، أو التجدد..

ثم قال: "وقد تقع نَعْلٌ في موضع فَعْلُنَا في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله لرجل من بني سلول:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُونِي مَصِيْتُ ثُمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي²

والشاهد في هذا البيت: أَمُرُّ، ويقصد بها: مَرُرْتُ.

وقال: "هذا باب نفي الفعل. إِذَا قَالَ: فَعَلَ فَإِنْ نَفِيه لَمْ يَفْعَل. وإذا قال: قد فَعَلَ فَإِنْ نَفِيه لَمْ يَفْعَل. وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل. لأنه كأنه قال: والله لقد فعل فقال: والله ما فعل. وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل..³"

وقال ابن السيد البطليوسي (521هـ) في كتابه (الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل): "ألا ترى أن حروف الشرط تدخل على الأفعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبلية، فنقول: إن جاءني زيد أكرمته، وكذلك تدخل حروف الجزم على الأفعال المستقبلية فتصيرها بمعنى الماضية فنقول: لم يخني زيد أمس. فيلزم من أجل هذا العارض الذي يشكك في حدودها ورسومها أن يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة أقسام: ماضٍ في اللفظ

¹ - الكتاب، سيويه، (م. س)، 12/1.

² - الكتاب، سيويه، (م. س)، 24/3.

³ - المصدر نفسه، 117/3.

والمعنى كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ لا في المعنى كقولك: إن قام زيد أكرمه، وماض في المعنى لا في اللفظ كقولك: لم يقيم زيد أمس. ويقال في المستقبل مثل ذلك".¹

من ذلك أيضا ما قاله جلال الدين السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو):

"وحدث أيضا عن سمع الكسائي يقول اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو؟! فقلت -وأردت أن أعلمه فضل النحو- ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتِلُ غُلَامِكَ وقال له آخر أنا قاتِلُ غُلَامِكَ أيها كنت تأخذ به قال أخذها جميعا، فقال له هارون أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحي وقال كيف ذلك، فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتِلُ غُلَامِكَ بالإضافة لأنه فعل ماض، فأما الذي قال أنا قاتِلُ غُلَامِكَ بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى "وَلَا تَقُولُ لِسَيِّءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ عَبْدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ".² فلو لا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا"³.

إن النص الذي بين أيدينا، يتطرق إلى مسألة دلالة اسم الفاعل على الزمان بحسب ما يتعرّض له من أحوال تركيبية؛ ذلك أن مدار الأمر فيما ذهب إليه هارون على التنوين والإضافة، إضافة اسم الفاعل إلى غيره توجب له زمن الماضي، في حين يُحمّله التنوين زمن الاستقبال بدليل قوله تعالى في سورة الكهف، وهذا ما أكده الفراء بقوله: "وأكثر ما تختار العرب التنوين أو النصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة. فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس إذا كان خميسًا مستقبلًا. فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائمٌ يومَ الخميس"⁴. وإثارة هذه النقطة تعود بنا إلى ما عرفه إعمال اسم الفاعل في علاقته بالقيمة الزمنية من أخذ ورد بين النخاة، وصور الخلاف هذه واضحة المعالم بينة الجوانب في أمات الكتب، وقد أتى فيها الباحث مصطفى بنحمزة بالنزر اليسير في دراسته الجادة (نظرية العامل في النحو العربي). وقس على ذلك ما يتعلق باسم المفعول والمصدر، وغير ذلك..

وقال السيوطي، أيضا، في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع): "للمضارع أربع حالات:

أحدها: أن يترجّح فيه الحال، وذلك إذا كان مجزّدا.

الثاني أن يتعيّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن به بـ (الآن)...

¹ - الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، ط1، (د. ت)، ص: 90.

² - سورة الكهف، الآية: 23.

³ - الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 3/311.

⁴ - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 2/202.

الثالث: أن يتعين فيه الاستقبال...

الرابع: أن ينصرف معناه إلى الماضي، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لما)

وزهد الجزولي وغيره أن مدخولها كان ماضيا، فعُيِّرَت صيغته. ونسب إلى سيبويه ووجهه: أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ.¹

ثم قال في الفعل الماضي: "للماضي أربع حالات:

أحدها: أن يتعين معناه للمضي، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشترت، وغيرها من ألفاظ العقود،

إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

الثالث: أن ينصرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلبا نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلا

فعلت، أو لما فعلت، أو وعدا نحو: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)² أو عطف على ما علم استقباله نحو: (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)³... أو نفي بـ (لا)، أو (إن) بعد قسم نحو: (وَلَيْنَ زَالَتَا إِنَّ أُمْسِكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)⁴ أي: ما يسكهما.

الرابع: أن يحتمل الاستقبال والمضي، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أُمّت أم قعدت،

إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك... فإن كان الفعل بعد (أم) مقرونا بـ (لم) تعين المضي نحو: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)⁵ لأن الثاني ماض معنى، فوجب مضي الأول، لأنه معادل له. أو وقع بعد أداة تحضيض نحو: هَلَا فعلت، إن أردت المضي فهو توبيخ نحو: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ)⁶ أو الاستقبال فهو أمر به نحو (فَلَوْلَا نَفَرَ)⁷ أي: لينفر. أو بعد (كلما) فالمضي: نحو (كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا)⁸ والاستقبال: نحو، (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ)⁹.

¹ - هم الهوامع، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 32/1-35.

² - سورة الكوثر، الآية: 1.

³ - سورة هود، الآية: 98.

⁴ - سورة فاطر، الآية: 41.

⁵ - سورة البقرة، الآية: 6.

⁶ - سورة هود، الآية: 116.

⁷ - سورة التوبة، الآية: 122.

⁸ - سورة المؤمنون، الآية: 44.

⁹ - سورة النساء، الآية: 56.

أو بعد (حيث) فالمضي نحو: (فَأْتُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ)¹ والاستقبال نحو (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْل)².

أو وقع صلة فالمضي نحو: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) والاستقبال: نحو، (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُبُوا عَلَيْهِمُ)³.

دلالة القرائن الحرفية على الزمن النحوي:

إن تخصيص دلالات الزمن في اللغة العربية ليس موكولا فقط للأفعال، وإنما قد تتدخل في توجيهها عناصر تركيبية أخرى، ولا ينبغي أن يفهم هذا الأمر على أن هذه العناصر هي الكفيلة وحدها بتحديد الزمن، فليس بذلك متاح لها في جميع الحالات، بل قد تتظافر عوامل السياق لتصوّر واقعة في لحظة من لحظات الزمن قد تعجز العناصر المذكورة عن تصويرها، فيكون بذلك السياق منوطا بها للدرجة التي لا يستقيم فهم تركيب ما، ما لم يُربط بإطاره ويوضع في سياقه. كما أن حديثنا في هذا البحث عن العناصر التي تلخص الفعل من زمن إلى زمن، امتداد لما تقدم من نماذج تفصح عن وعي النحويين بأن الزمن في العربية غير منحصر في الصيغ الصرفية الثلاثة، وإن ورد ذلك عندهم تعريضا لا تصريحاً. وقد ارتأيت في هذا الصدد، أن أخصص الحديث عن حرفين، هما: إذا، وإذ، ولسنا في موضع استقراء هذه الحروف، فذلك ميدان فسيح به حاجة إلى وقت وجهد جهيد في البحث والتنقيب.

❖ إذا:

تعدّ (إذا) من الألفاظ المشتركة؛ أي إنها قد ترد حرفا وقد ترد اسماً⁴، وليس الذي يهتّمنا في هذا الصدد شقها الحرفي؛ ونقصد به ما عرف عند النحاة بـ"إذا الفجائية"، وإنما شقها الاسمي؛ لما له من صلة وثقى بما نحن في صدد بحثه. غالبا ما تدل (إذا) الاسمية على معنى الشرطية، يقول ابن هشام: "أن تكون لغير المفاجأة؛ فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل مضمنة معنى الشرط"⁵. ودلالاتها على هذا المعنى جعل النحاة يختلفون فيما يدل عليه فعلها من الأزمنة.

¹ - سورة البقرة، الآية: 222.

² - سورة البقرة، الآية: 194.

³ - المصدر نفسه، 37-38. (بتصرف).

⁴ - الجنى الباني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص: 367. يمكن الاطلاع على الفروق التي أوضحها النحاة بين (إذا) الحرفية الفجائية، و(إذا) الاسمية الشرطية في الصفحة: 373-374.

⁵ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط1، 2000، 72-71/2.

ذهب أغلب النحاة إلى القول بأن (إذا) تخلص فعلها نحو زمن الاستقبال، وكثيرا ما يأتي ماضي اللفظ لا المعنى، يقول صاحب الجنى الباني: "وكثر محيي الماضي بعدها، مرادا به الاستقبال"¹، وكذا صاحب مغني اللبيب: "ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا، ومضارعا دون ذلك، وقد اجتمعتا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ"²

ومن أمثلتها في القرآن الكريم، قوله تعالى: (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ...) ³، وقوله تعالى: حيث اجتمعت (إذا) الشرطية والفجائية: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) ⁴. وقد يليها اسم، وهي مع ذلك باقية على معنى الشرط، يقول ابن مالك: "وإذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسيرا لفعل متقدم رافع للاسم"⁵.

وهناك من وجد أن (إذا) قد تقع دالة على الحال، وذلك بعد القسم ⁶، كما في قوله تعالى: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) ⁷؛ "لأن الليل مقارن للغشيان" ⁸. وهي في هذا الحال، مجتزئة من معنى الشرط، ويظل معها الفعل في معنى المستقبل ماضي اللفظ، كما في قوله تعالى ⁹: (وَاللَّجَمِ إِذَا هَوَى) ¹⁰. واحتجوا لهذا القول، "بأنها لما كانت طرفا لفعل القسم الإنشائي، كانت للحال ولم تكن للاستقبال، ورأى ابن هشام أنها باقية على المستقبل، لأنه لا يصح التعليق بـ"أقسم" الإنشائي"¹¹.

وثمة من النحاة من تنبّه إلى أن (إذا) قد تقتزن بالزمن الماضي، وبذلك فهي تخرج عن الاستقبال، وهو ابن مالك، يقول السيوطي: "وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال، فقال ابن مالك: إنها وقعت للماضي في قوله تعالى: (وَإِذَا زَأُوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّقُوا إِلَيَّ) ¹²، فإن الآية نزلت بعد انقضاءهم"¹³. وفي إفادتها قيمة المضي، فهي تقع موقع (إذ)؛ ويبرز الفرق بينهما ابن يعيش بقوله: "إذ وإذا ظرفان من ظروف الأزمنة فإذ ظرف لما

1 - الجنى الباني، المرادي، (م. س)، ص: 367.

2 - مغني اللبيب، ابن هشام، (م. س)، 71/2.

3 - سورة النصر، الآية: 1

4 - سورة الروم، الآية: 25.

5 - شرح الكافية الشافية، ابن مالك النحوي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، سوريا، ط1، 1986، 944/2.

6 - مغني اللبيب، ابن هشام، (م. س)، 74/2.

7 - سورة الليل، الآية: 1.

8 - همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 132/2.

9 - سورة النجم، الآية: 1.

10 - الجنى الباني، 371، همع الهوامع، 131/2.

11 - زمن الفعل في اللغة العربية، محمد املاخ، (م. س)، ص: 38. مغني اللبيب، بن هشام، (م. س)، 84-85.

12 - سورة الجمعة، الآية: 11.

13 - مغني اللبيب، بن هشام، (م. س)، 132/2.

مضى منها وإذا لما يستقبل".¹ يقول ابن مالك: "وربما وقعت موقع (إذ) و(إذ) موقعها".² ويعلق ابن مالك شارحا هذا الكلام بقوله: وقد يراد بها المضي فتقع موقع إذ كقوله تعالى:³ (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ)".⁴ ومعنى هذا الكلام، أن "أحدهما قد يشرب معنى الآخر فتزد إذ بمعنى المستقبل الذي هو معنى إذا، وترد إذا بمعنى الماضي الذي هو معنى إذ".⁵ وإن كان البعض لا يميز تبادلها للمواقع، فقيل: "والذي صححه المغاربة أن إذا لا تقع موقع إذ، ولا إذ موقعها".⁶

نخلص من الذي سبق، إلى أن نفرا من النحاة يقرون بأن (إذا) تخلص فعلها نحو الاستقبال، فأما الماضي، فهو رأي تفرّد به ابن مالك، وهو أول من تبه إليه في تصانيفه. ولا بدّ لنا من وقفة، ولو عجل، في البحث عن السر وراء ذهاب ابن مالك هذا المذهب، لا سيّما إن كان الذين قبله لم يشيروا إليه لا من قريب ولا من بعيد. كانت هذه الوقفة مدار بحث أحد الدارسين⁷؛ إذ رأى أن سياق الحال من أهم القرائن التي تعين على قراءة النص وفهم معناه الذي ربّما يكون غير مفهوم من ظاهر النص أو الخطاب. ولا بأس أن نأخذ مثالا من الأمثلة التي سلفت حتى يتضح الغرض وتنجلي الصورة، ومنها قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا). قيل في سبب نزول هذه الآية: "إن دحية بن خليفة الكلبي أقبل بتجارة من الشام... وكان ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب فخرج إليه الناس وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبق إلا اثنا عشر رجلا أو أقل كثمانية أو أكثر كأربعين... ونزلت الآية".⁸ والواضح من هذا الكلام أن الواقعة حدثت قبل نزول الآية. وعليه، ولما كانت الرؤية والانقضاء واقعين في الزمن الماضي، دلّ الفعل بعد إذا على الماضي لفظا ومعنى، في الوقت الذي يدل فيه على الماضي لفظا والمستقبل معنى مع إذا الشرطية المستقبلية. وعلى هذا الأساس، نستشف أن لسياق الحال وظيفة هامة في تحديد سياق المقال، وقد أحسن ابن مالك توظيف هذا المعطى إذ سلك هذا المسلك، وهي إضافة تحسب له، وربّما كانت واحدة من علامات التفرّد في آرائه الطريفة.

1 - شرح المفصل في النحو، ابن يعيش، (م. س)، 95/4.

2 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، (م. س)، ص: 93.

3 - سورة التوبة، الآية: 92.

4 - شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1990، 212/2.

5 - الزمن النحوي، كمال رشيد، (م. س)، ص: 203.

6 - الجنى الباني، المرادي، (م. س)، 371.

7 - الخلاف في الزمن في ضوء السياق والحال وأسباب النزول، كريم حسين ناصح الخالد وشيخ رشيد محمد زنكنة، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد: 75، 2012، ص: 24.

8 - تفسير الفخر الرازي، المعروف بـ "التفسير الكبير"، و "مفاتيح الغيب"، فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981، 10/30.

❖ إذ:

عرفنا فيما تقدّم أن (إذا) قد تخرج عن دلالتها الزمنية المستقبلية لتفيد دلالة زمنية ماضية بحسب السياق الذي ترد فيه، ونفس ما قيل عنها يقال عن ظرف (إذ)، فهي من الظروف التي قد تقع حرفا واسما¹. والأصل فيها أن تكون ظرفا لما وقع في الماضي، يقول المالقي في (رصف المباني): "إذ أصلها أن تكون ظرفا للماضي من الزمان"²، والسيوطي في "معجم الهوامع": "وأصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضي"³، نحو قوله تعالى: (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)⁴، وفي قول القائل: قُتِلَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ. لذلك، اتفق جمهور النحاة على أنها تخلص فعلها إلى الماضي، وفي القول بأصالة دلالتها على الماضي، يؤكد أن خروجها عن هذا الأصل ما هو إلا لعارض يطرأ عليها بحيث يصير فيها فرعا، وقد يقع بعدها الفعل مضارعا في لفظه وماضيا في معناه، كما في قوله تعالى: "وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ"⁵. وإذا كانت الأغلبية ترى إفادة ظرف (إذ) الزمن الماضي بحجة أصل الوضع، فإن هذا لا يمنع من إفادتها أزمنة أخرى من غير الوضع، وهي مثلها في ذلك مثل عناصر أخرى قد خرجت عن دلالة الوضع إلى دلالات آخر فرضها السياق الحلوي لها. وكان صاحب هذا الرأي ابن مالك، فهو يعود في هذا الظرف ليستدرك على النحاة أن (إذ) قد تفيد الدلالة على المستقبل أيضا، قال السيوطي: "وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعة منهم ابن مالك: نعم، واستدلوا بقوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)"⁶ 9 وقوله تعالى¹⁰: (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ)¹¹. يقول ابن هشام شارحا موضع الشاهد في هذه الآية: "فإن (يعلمون) مستقبل لفظا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ)، فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا)"¹²؛ أي أن تكون بمنزلتها في الاستقبال. وورود هذا الأسلوب في القرآن الكريم ليس عبثا، تعالى قول الله عز وجل - عن ذلك علوا كبيرا، وإنما لا يكون ذلك

1 - الجني الداني، المرادي، (م. س)، ص: 185.

2 - رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط)، (د. ت)، ص: 59.

3 - معجم الهوامع، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 126/2.

4 - سورة التوبة، الآية: 40.

5 - معني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، (م. س)، 5/2.

6 - سورة الأنفال، الآية: 30.

7 - الزمن النحوي، كمال رشيد، (م. س)، ص: 205.

8 - سورة الزلزلة، الآية: 4.

9 - معجم الهوامع، جلال الدين السيوطي، (م. س)، 127/2.

10 - سورة غافر، الآية: 71.

11 - الجني الداني، المرادي، (م. س)، ص: 188.

12 - معني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، (م. س)، 23/2.

إلا بمغزى، فلربما كان ذلك "لقصد المبالغة والتأكيد ذلك أن استعمال الماضي وإرادة المستقبل أكثر تشويقاً ولفناً لنظر المخاطب من استعمال المستقبل الحقيقي لتأكيد ما كدّبوه في الماضي فقابله بذكر مصيرهم يوم الحساب باستعمال أداة في الأصل تستعمل للدلالة على الزمن الماضي واستعملها للاستقبال"¹.

ملاك الأمر، فإن (إذ) قد تستعمل ظرفاً لما مضى، وهو الأصل كما قال النحاة، مقرونة بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو فعل مضارع لفظاً ماضٍ معنى، كما قد تستعمل ظرفاً لما يستقبل من الزمان، وذلك إذا ركبت مع (يوم)، أو مقترنة بأحد حروف الاستقبال أو التنفيس كما أوضحنا في الشواهد التي تقدم ذكرها.²

خلاصات واستنتاجات:

نتبين مما سبق أن:

- غياب المصطلح لا يعني غياب الفكرة، فقد كان النحاة واعين بمعطى الزمن النحوي إلى معطى جانب الزمن الصرفي، وقد أكدنا هذا الأمر من خلال جملة النصوص التي وردت في متن البحث.
- الزمن النحوي في المظان النحوية، متناثر على أبواب عديدة، ومتفرق على مسائل شتى، وهذا التشتت والتناثر لم يكن سببه إلا انشغالهم بالنظرية العملية³.
- كان النحاة على وعي بإمكانية خروج الصيغة عن دلالتها الزمنية في أصل الوضع إلى دلالات آخر يوجبها لها السياق، وتفرضها القرائن.
- يكتسي الزمن النحوي في اللغة العربية صبغة خاصة، فهمة التعبير عنه ليست موكولة للفعل فحسب، وإنما نجد لها مرتبطة بالاسم والحرف أيضاً.

1 - الخلاف في الزمن في ضوء السياق والحال وأسباب النزول، كريم حسين ناصح الخالد وشيخ رشيد محمد زنكنة، (م.س)، ص: 31.
 2 - زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجماته: دراسات في النحو العربي، عبد الجبار تومة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط3، 1994، ص: 38.
 3 - وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين، منهم: السامرائي وأحمد الملاح.

خاتمة:

إن الذي أوردناه من نماذج كافي الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه، وافترضناه منذ الخطوة الأولى من خطوات بداية اشتغالنا بهذا البحث، والقول بأن النحاة قَصَّروا في دراسة الزمن على الوجه الذي كان يراد له، إجحاف في حقهم، وتنقيص من قيمة جهودهم، وزرابة بخدمتهم وتعهم في دراسة اللغة العربية، لا سيما ما يتعلق بجوانبها الزمنية. صحيح أن كلامهم في مسألة الزمن، لم يكن لذاته، أو لنقل، لم يقصد الحديث إليه مباشرة، كما أنه لم يفرد له باب خاص يستقصى الحالات الممكنة والواردة في وقوع الزمن على وجوه متعددة، إلا أن هذا لا ينبغي أن يفتح باب النقد اللاذع ومحاولات تصيّد مكامن التهافت والخلل عندهم. على خلاف مما نراه تماماً، فلا بد أن يكون هذا الأمر حافزاً على استقراء أقوال العلماء في الزمن، وتجميع شتات ما تناثر بين بطون أمّات الكتاب، على غرار ما وقع مع كثير من المسائل التي ظلت في مصادر التراث غامضة مستترة حتى قبض الله لها من الباحثين المسلمين الأفذاذ وغير المسلمين من كَشَفَ نقابها وهتك سترها، وأماط لثامها بالبحث والدراسة والتبحر في تصانيف علمائنا والغوص على جزئياتها الدقيقة ما ظهر منها وما بطن. وقد سبقنا إلى هذه الفكرة محمد الملاح قائلاً: "ونشير إلى أن تجميع التصورات النحوية القديمة عن الزمن يقتضي الانفتاح على أبواب متعددة وإعادة تنظيم ما يرد في معاني الحروف والأدوات، وكتب تفسير القرآن وفقه اللغة"¹. ويبدو أن من المهم جداً أن ننبه قارئنا الكريم إلى أن بحثنا اقتصر على تتبع الأقوال في الزمن في كتب النحاة فقط، وإلا فإن توسيع مجال التتبع والاستقراء في غير كتب النحاة قد نجني منه ثماراً يانعة ونتاجاً كريماً. والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.

1- الزمن في اللغة العربية، محمد الملاح، (م.س)، ص: 38.

لائحة المصادر والمراجع

- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، (د. ط)، (د. ت).
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د. ط)، (د. ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (د. ت).
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، حققه وقدم له: حسن شاذلي فريهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1969.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكتب العربي، المكتبة العربية للتراث، مصر، ط1967.
- تفسير الفخر الرازي، المعروف بـ"التفسير الكبير"، و"مفاتيح الغيب"، فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت).

- الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، ط1، (د.ت).
- الخلاف في الزمن في ضوء السياق والحال وأسباب النزول، كريم حسين ناصح الخالد وشيخ رشيد محمد زنكنة، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد: 75، 2012.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1952.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور الملقني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته: دراسات في النحو العربي، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط3، 1994.
- الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، محمد الملاخ، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009.
- الزمان في الفكر الديني والفكر الفلسفي وفلسفة العلم"، حسام الألوسي المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005.
- الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد، عالم الثقافة، الأردن، ط1، 2008.
- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة، إدارة الطباعة ال شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، وقد صار الاعتناء بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ط1898م/1316هـ، منيرة، (د.ط)، (د.ت).

- شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق ودراسة: خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، إشراف: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987.
- شرح الحدود في النحو، جمال الدين الفاكهي، مكتبة الهند، مجموعة الأعمال الشرقية، منشورة برعاية: محكمة دون في شركة الهند الشرقية، وإشراف: جمعية آسيا في بنغال. (مترجم).
- شرح اللمع في النحو، أبو الحسن علي الباقرلي الأصبهاني، تحقيق ودراسة: إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط1990.
- شرح التصريح على شرح التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، سوريا، ط1، 1986.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1990.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.
- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983.
- العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، مصطفى بنحمزة، مركز البحوث والدراسات، وجدة، ط1، 2004.

- الكتاب، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.
- مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط1، 2000.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ط1982.
- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط1، 1972.
- نظام الفعل في اللغة العربية، هشام محمد علي سخيني، رسالة ماجستير مقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1974.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.